

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/98
30 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: الإعلام والتثقيف

متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
(١٩٩٥-٢٠٠٤)، بما في ذلك الإعلان عن البرنامج العالمي
للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تقرير المفوضة السامية

موجز

يُقدم هذا التقرير عن التقدم المحرز بناءً على قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/٢٠٠٤. وبالتالي، يتضمن هذا التقرير معلومات عن الأحداث ذات الصلة التي جرت خلال عام ٢٠٠٤، لا سيما إعلان الجمعية العامة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ليبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١- أوصت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٧١/٢٠٠٤ "المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوصي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بأن تعلن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين برنامجاً عالمياً للثقيف في مجال حقوق الإنسان، يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وينقسم إلى مراحل متعاقبة، بغية دعم وتطوير تنفيذ البرامج الخاصة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات" (الفقرة ٣). وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه التوصية في مقرره ٢٠٠٤/٢٦٨.

٢- وفي نفس القرار، طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسائر العناصر الفاعلة المعنية، الحكومية منها وغير الحكومية، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين خطة عمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي المقترح، تركز على نظم المدارس الابتدائية والثانوية، لكي تنظر فيها وتعتمدها (الفقرة ٤). وطلبت اللجنة إلى المفوضية السامية أيضاً "أن تضع في اعتبارها أن خطة العمل الخاصة بكل مرحلة من مراحل البرنامج العالمي ينبغي أن تُنظم بشكل سليم وأن تُصاغ صياغة واقعية، مع بيان الحد الأدنى من العمل على الأقل، وأن تمول بوسائل طوعية، وأن تشمل تدابير لدعم الأنشطة التي تضطلع بها جميع العناصر الفاعلة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأن تتولى المفوضية السامية تقييمها" (الفقرة ٥).

٣- وإذ قررت اللجنة تكريس السنوات الثلاث الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي المقترح للثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن نطاق النظم المدرسية الابتدائية والثانوية، فقد ضمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جهودها إلى جهود اليونسكو لإعداد مشروع خطة العمل ذات الصلة، باعتبار أن القطاع المستهدف موضع اهتمام مشترك للمنظمتين.

٤- وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونسكو أول مشروع لخطة العمل استناداً، في جملة أمور، إلى صكوك الأمم المتحدة ووثائقها ذات الصلة، والتوصيات الختامية الصادرة عن اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وكذلك الرسائل التي بعثتها الحكومات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وترد موجزة في تقارير المفوضة السامية. واستعرض هذا المشروع الأول أكثر من خمسين متخصصاً من شتى القارات، ينتمون إلى وزارات تعليم، ومنظمات حكومية وغير حكومية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ووكالات للأمم المتحدة - أثناء اجتماع للخبراء نظمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونسكو في جنيف خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقامت المفوضية السامية واليونسكو في النصف الثاني من شهر أيلول/سبتمبر باستعراض نص المشروع ووضع اللمسات النهائية عليه استناداً إلى ملاحظات الخبراء.

٥- وأحيل مشروع خطة العمل النهائية للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي المقترح إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/59/525. وتتألف الوثيقة من ستة أقسام أساسية ومرفق واحد. يشمل القسم "أولاً" مقدمة عامة عن الثقيف في مجال حقوق الإنسان استناداً إلى المبادئ المتفق عليها دولياً، ويرمي لأن يكون مرجعاً لكافة الأنشطة التثقيفية المضطلع بها في سياق البرنامج العالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتكرس الأقسام

من "ثانياً" إلى "سادساً"، وكذلك المرفق، للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن نظم المدارس الابتدائية والثانوية بالتحديد. وطبقاً للمبادئ التي تنص عليها العديد من الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، شأن اتفاقية حقوق الطفل، يستند مشروع خطة العمل إلى مفهوم أن دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظم المدرسية عملية معقدة. فهو لا يقتصر على مجرد إدراج مسائل حقوق الإنسان في المنهج الدراسي، ولكنه يشمل أيضاً العمليات التعليمية، والأساليب التربوية والبيئة التي يتم التثقيف فيها.

٦- ويقترح مشروع خطة العمل استراتيجية تنفيذ شاملة على المستوى الوطني. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل على عاتق وزارة التعليم في كل بلد. وعلى الوزارة أن تعين أو تعزز إدارة أو وحدة للاضطلاع بتنسيق عملية وضع استراتيجية التنفيذ على المستوى الوطني وتنفيذها ورصدها. كما تُحث الدول الأعضاء على تحديد ودعم مركز للموارد يتولى جمع المبادرات والمعلومات ونشرها (الممارسات الجيدة من سياقات وبلدان مختلفة، والمواد التعليمية، والأحداث) عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني. أما على الصعيد الدولي، فتزعم خطة العمل تشكيل لجنة تنسيق مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، تضم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واليونسكو، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات الدولية ذات الصلة، للاضطلاع بتنسيق الأنشطة الجارية في إطار خطة العمل على الصعيد الدولي. وستعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمتابعة تنفيذ خطة العمل هذه، وتعبئة الموارد، ومساندة الأعمال على المستوى القطري.

٧- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقدت الجمعية العامة، وفق ما تقرر في دورتها الثامنة والخمسين (القرار ١٨١/٥٨)، جلسة عامة عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، للاحتفال بنهاية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) ولمناقشة المبادرات التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان حول العالم. وافتتح الجلسة رئيس الجمعية العامة وأعقبته نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وأدلى عدد من المندوبين الحكوميين ببيانات.

٨- وفي ختام الجلسة العامة، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١١٣/٥٩ الذي أعلنت بموجبه البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يتكون من مراحل متتابعة تبدأ أولها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما سجلت اطلاعها مع التقدير على مشروع خطة عمل المرحلة الأولى (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) داعيةً الدول إلى إرسال ملاحظاتها بشأنه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بغية اعتماده دون إبطاء.

٩- وفي هذا الصدد، أرسلت المفوضية السامية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مذكرات شفوية إلى كافة الحكومات ملتمسةً ملاحظاتها على مشروع خطة العمل بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيُراجع المشروع في ضوء الملاحظات الواردة ومن ثم سيُحال مجدداً إلى الجمعية العامة لاعتماده.